حقل السياسة المقارنة: اكتمال حلقة التخصص بين الجدالات المنهجية والتوجهات النظرية وبين الانفلات الموضوعاتي*.

أ/ بلخضر طيفور - أستاذ مساعد "أ"- جامعة ابن خلدون - تيارت -

الملخص:

يُعتبر حقل السياسة المقارنة من أوسع حقول علم السياسة المعاصر نظرا للكم الهائل من المواضيع التي يغطيها، وقد تأثر بالكثير من فروع العلوم الاجتماعية والنفسية والاقتصادية نجاحات معينة بفضل تطويرها لمناهج علمية معينة تراعي خصوصية كل ظاهرة، إلا أن العلوم السياسية بفروعها ومن بينها حقل السياسة المقارنة لم يكن لها نصيب في تحقيق نتائج قطعية فيما يخص الدراسات والبحوث السياسية حول الظواهر والوقائع السياسية في العالم، وهو الأمر الذي خلق جدل دائم بين أنصار التوجهات النظرية والمنهجية وبين توجهات أنصار البحث الموضوعاتي، وعلى الرغم من سيطرة كلا التوجهين على الحقل لفترات زمنية متفاوتة إلا أنها لم تكن سيطرة مطلقة، فهناك دائما من علماء السياسة من يرفض الانسياق وراء قواعد بحثية معينة في ظل هيمنة جماعة بحثية على الحقل، وهو الأمر الذي جعل الحقل يتعرض لمراجعات دائمة سواء على مستوى المناهج البحثية أو على مستوى المواضيع والتطبيقات النظرية، ولقد وُجدت العديد من المشكلات التي صادفت علماء السياسة المقارنة نتيجة عدة عوامل، خاصة مع تعقد الظاهرة السياسية، وهو الأمر الذي ألغى نهائيا البحث عن نظرية عامة والاكتفاء بنظريات قصيرة المدى، وذلك بسبب تناقص القدرة على التنبؤ البعيد في التحليل السياسي، وهناك إشكالات موضوعية تنتج عن الدراسات نفسها وأهمها إشكالية التحيز والتقوقع الفكري، وهي التهمة التي لازمت كثيراً الحقل خاصة مع المنظور التنموي، بالإضافة إلى تهمة المحافظة على الوضع القائم وإهمال البحث في قضايا المجتمع الفعلية، وهو أمر ظهر جلياً في الحركة المابعد السلوكية التي جعلت من ضرورة دراسة الواقع السياسي من أهم مطالبها، وهناك إشكالات منهجية نتجت عن هيمنة وتشدد الجانب التجريبي والمغالاة فيه في الدراسات السياسية، بالإضافة إلى تعذر استخدام وسائل القياس الكمي بسبب خصوصية الظاهرة السياسية وأهمها عدم ثبات متغيراتها المنفلتة.

الكلمات المفتاحية:السياسة المقارنة، النظرية، المنهج المقارن، الأجندات البحثية.

Abstract:

Comparative Politics is the largest science contemporary fields of politics because of the enormous amount of topics covered by, has been influenced by a lot of branches of the social, psychological and economic sciences due to the development of certain scientific methods take into account the specificity of each phenomenon, but the political science

تاريخ إيداع المقال: 2017/04/02
تاريخ تحكيم المقال: 2017/04/26

المنارة للاستشارات
ww

branches including Comparative Politics field did not have a share in the achieve conclusive results with respect to research and studies political about the phenomena and political realities in the world, which will create a lasting controversy between supporters of the theoretical and methodological approaches and orientations of supporters of research agendas, and in spite of the control of both approaches are on the field for varying lengths of time, but they were not absolute control, always there are political scientists who refuse to yield to specific research rules in light of the dominance of a research group on the field, which will make the field under permanent review whether the research approaches the level or at the level of issues and applications theory, and I have found many of the problems encountered by the comparative political scientists as a result of several factors, especially with the complexity of the political phenomenon, which canceled the final search for a general theory and sufficiency of short-range theories, due to the decrease in the ability to run prediction in political analysis, there are problematic objective result from the same studies, the most important problem of intellectual bias, a charge haunted often a private field with a developmental perspective, in addition to the charge of maintaining the status quo and the neglect of research in the actual issues of society, which is clearly evident in the movement of post-behaviorism that has made the need to study the political reality of the most important demands, there are problematic methodology resulted from the dominance of stresses side experimental and overpricing it in political studies, in addition to not use the means of quantifying because of the privacy of the political phenomenon and the most important of the instability of uncontrolled variables.

Keywords: Comparative politics, theory, comparative method, research agendas.

مقدمة:

إن دراسة السياسة المقارنة هي دراسة وطيدة الصلة بحقول متعددة في العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية والاقتصادية بل وحتى العلوم الطبيعية، فهي دراسة ترتكز على منظور تتقاطع فيه حقول معرفية متعددة في دراسة النظم السياسية خاصة "دراسات المناطق" بالإضافة إلى "النظرية السياسية"، علم الاجتماع السياسي، والتنمية السياسية أو ما يعرف بسياسات التنمية. ومرد ذلك إلى أن دراسة أنظمة الحكم والظواهر السياسية تتطلب تحليل متعدد الأبعاد يجمع بين ما هو : سياسي واقتصادي وقانوني واجتماعي وثقافي وتاريخي وغير ذلك، وهذا التنوع المعرفي أوجد عدة جدالات نظرية ومنهجية داخل كان لها تأثير بالغ في توجيه الأساليب البحثية واختيار المواضيع التي يجب دراستها إضافة إلى الاستناد النظري.

ولذلك فإن الطبيعة المعرفية التي يتميز بها حقل السياسة المقارنة إنما تنعكس بالأساس على تنوع الإقترابات التي تتبناها دراسة الظواهر السياسية؛ فوحدة الحقيقة الاجتماعية تقتضي ـ ذلك، ومختلف النظم الاجتماعية من سياسية واقتصادية وثقافية ترتبط وتتكامل مع بعضها، ويترتب عن ذلك أن أي تحليل علمي للظواهر

المنارة للاستشارات

السياسية ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار الإطار الاجتماعي الأوسع ولكن دون أن يتحول بالظاهرة السياسية إلى مجرد متغير تابع. لذلك اتجهت بعض الدراسات المقارنة إلى تبني الفروع العلمية المزدوجة أو "الدراسات البينية" وهو ما يعرف بـ"الدراسات ما بين الحقول"، أو " عبر-الحقول المعرفية" الأخرى، بالإضافة إلى الاستفادة من باقي حقول المعرفة العلمية الطبيعية أو الاجتماعية. وكل هذه المشارب المعرفية المختلفة ساهمت إلى حد بعيد في إحداث عدة تغييرات نظرية ومنهجية في حقل السياسة المقارنة في فترات زمنية مختلفة ومتلاحقة وإلى غاية بدايات الألفية لازال هذا التخصص يعاني من عدم التماسك النظري والمنهجي وصولا إلى إشكالية العدد اللامتناهي من الظواهر والمواضيع التي تدخل ضمن اختصاصه.

وعليه يُطرح السؤال التالي:

إلى أي مدى تغيرت بنية حقل السياسة المقارنة نتيجة الجدالات النظرية والمنهجية ؟

محاور المقالة:

- **أولا:** حقل السياسة المقارنة
- **ثانيا:** التوجهات المنهجية
- **ثالثا:** التوجهات النظرية
- **رابعا:** الانفلات الموضوعاتي (توسع أجندات البحث)

أولا: حقل السياسة المقارنة

تشكل الظاهرة السياسية امتدادا طبيعياً يرتبط بحياة الإنسان والمجتمعات، حيث بدأت مع بداية وجوده وتطورت مع تطور حياته، فكان الاهتمام بقضايا تطور المجتمعات وسبل تنظيمها في شكل معين من أشكال الدولة يمثل أولوية للدراسات الفلسفية والسياسية للفلاسفة والعلماء والمفكرين السياسيين، وهو ما يظهر في ذلك الجهد التقليدي الذي استمر طويلا لحين نضج الحياة الاجتماعية والإنسانية منتصف القرن التاسع عشر، حيث كانت معظم الجامعات الأوروبية آنذاك تدرس السياسة والحكم كفرع من فروع الفلسفة الأخلاقية قبل أن ينفصل علم السياسة عنها ويغدو أحد فروع العلوم الاجتماعية[1]. وقد تنوعت الحقول الأكاديمية التي تتناول دراسات علم السياسة بحسب الاهتمامات التي ينصب عليها تركيز كل واحد من هذه الحقول، وكذلك وفقا لطرق وأساليب البحث التي تستخدم في كل منها[2].ونظراً لتشعب الدراسة في كل من هذه الفروع فإنه يمكن القول بأن كل منها يشكل علماً قائماً بذاته، ولتغطية هذا التشعب نجد أن هناك اتجاها يكاد يكون عاما في تقسيم

[1] فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001، ص 27.
[2] محمد نصر محنا، الاتجاهات المعاصرة في تنظير السياسة. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2008، ص 18.

المنارة للاستشارات
ww

العلوم السياسية إلى عدة فروع[1]، ويعد حقل السياسة المقارنة أحد هذه الفروع ويعتبر من أوسعها وذلك نظرا للظواهر والمواضيع السياسية التي يغطيها، وكذلك للدراسات والمعارف التي أوجدها هذا الحقل.*

أ- تعريف السياسة المقارنة: يمكن تعريف السياسة المقارنة بأنها الدراسة المقارنة والنسقية لمختلف النظم السياسية السائدة في العالم، وتهدف من خلال ذلك إلى تفسير التشابهات والاختلافات بين تلك النظم كما تصبو نحو تطوير مجال المقارنات فيما بينها، وفي سعيها نحو استكشاف المداخل فهي تهدف إلى تطبيق الصرامة في البحث إضافة إلى توظيف التحليل والانتظام قدر الإمكان، كما تعمل على تطوير الافتراضات (مثلا: لماذا بعض الدول أكثر ديمقراطية أو تطورا أكثر من دول أخرى؟ أو لماذا بعض الدول غنية ومتطورة في حين تقبع أخرى في الفقر والتخلف ؟) وهذا من خلال الدقة العلمية عن طريق توظيف الدلائل (مثل استخدام الإحصاءات العلمية) ومحاولة عرض تلك الصرامة البحثية التي يمكن اختبارها من خلال باحثين آخرين في دول مغايرة.[2]

والسياسة المقارنة هي دراسة ومقارنة السياسات فيما بين الدول، فدراسة السياسة بهذه الطريقة تساعدنا على فحص الأسئلة الرئيسية في علم السياسة، من مثل لماذا بعض الدول تملك أنظمة ديمقراطية في حين أن دول أخرى ذات أنظمة شمولية؟ لماذا وكيف تتغير الأنظمة؟ لماذا بعض الدول آمنة ومستقرة، لكن أخرى متزعزعة وهشة ؟[3]، لماذا تحدث الصراعات الإثنية في مناطق دون أخرى، ولماذا الهوية الإثنية تبرز في أمكنة ولا تبرز في أخرى؟ لماذا بعض الأحزاب تُحضّر للانتخابات عن طريق برامج في حين أن أحزاب أخرى تعتمد على منطق العلاقات الزبائنية مع المنتخِب؟، فالسياسة المقارنة تعتبر حقل معرفي جد غني وديناميكي، وخاصة في مجال البحوث السياسية و الذي بإمكانه أن يشمل تقريبا كل الأنظمة السياسية السائدة في العالم[4].

وهناك عدة مصطلحات يستخدمها علماء السياسة المقارنة كمترادفات وهي: الحكومات المقارنة، السياسة المقارنة، التحليل المقارن، على أن التمييز هنا ممكن نظريا بين هذه المصطلحات. فالحكومات المقارنة هي اتجاه في السياسة والاجتماع يُعنى بدراسة الحكومة على أساس مقارن، بحيث تركز الدراسة على الخبرات السياسية

---

[1] محمد سعد أبو عامود، ومحمد جاب الله، العلوم السياسية في إطار الكونية البشرية، مصر: الإسكندرية المكتب الجامعي للنشر، 2005، ص 19.

* من أبرز التقسيمات المستقرة لحقول علم السياسة هي التي استقرت عليها لجنة الخبراء التي نصبتها منظمة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة سنة 1948 والتي فرعت علم السياسة إلى أربعة حقول وهي: (النظرية السياسية، العلاقات الدولية، الإدارة العامة، السياسة المقارنة). وقد نال علم السياسة أهمية خاصة منذ ذلك الحين ولاسيما من خلال السياسة المقارنة التي لم تعد تقتصر على النظم السياسية السائدة في أوربا وأمريكا بل امتدت أيضا إلى النظم السياسية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وقد كان للجمعية الدولية لعلم السياسة التي تأسست سنة 1949 من طرف اليونسكو دور مهم في كسب حقول علم السياسة اعترافا وكيانا دوليا.

[2] Wiarda Howard, Comparative Politics: Approaches and Issues. Usa, New York: Romwman & Littelfield Publishers, 2007, p 04.

[3] Patrick H, O'Neil, Karl Fields, and Don Share, Cases in comparative politics.3rd edition, London, Norton and Company Ltd, Castle House, 2010, p 02.

[4] Howard wiarda, Comparative politics: critical concepts in political science. Usa, Routledge Oxon, 2005, p 05.

المنارة للاستشارات
ww

والأنظمة وأنماط السلوك[1]، وهي تهتم أساسا بدراسة المؤسسات الحكومية من تكوينها ووظائفها وتركز على الدولة ومؤسساتها ودستورها ونظامها القانوني على أساس أن الدولة هي وحدة التحليل الرئيسية وغالباً ما يستخدم مصطلح التحليل المقارن كمترادف للمنهج المقارن[2]، خاصة بعد أن اشتهر حقل السياسة المقارنة بمنهجه أكثر من موضوعه ومحتواه، لأنه لو عرف بموضوعه فسيكون من الصعب الفصل بينه وبين النظرية السياسية والاجتماع السياسي والتحليل السياسي، وبذلك أصبحت السياسة المقارنة الفرع الوحيد الذي يحمل عنوانا منهجياً، وليس كمّاً معرفياً أو نطاقا جغرافياً، ويبحث دائما عن إجابة للسؤالين كيف؟ ولماذا؟ وليس عن ماذا؟[3].

و يمكن القول أن علم السياسة كان في أفضل حالاته كعلم وكحقل دراسي عندما كان يوظف المنهج والمنظور المقارن، لأن أشهر المفكرين في تاريخ الفكر السياسي كانوا في نفس الوقت يدرسون السياسة المقارنة ولو بطريقة المقارنة غير الواعية وغير المبنية على أطر علمية ومنهجية، فكل حقول علم السياسة وليس حقل السياسة المقارنة تزداد قدراتها التحليلية كلما استعملت المنهج والمنظور المقارن[4]. فحقل السياسة إذن يستوعب الكثير من المفاهيم والتعاريف خاصة كلما اقتربنا من البنية الكلية للمفاهيم السياسية التي تفيد الشمول من دون الخلط بين حقول المعرفة السياسية أو الضياع في التفاصيل التي يمكن لها أن تغيب الطرح الكلي الذي يفيد في السيطرة على حدود المواضيع التي هي قيد الدراسة، وأيضا التحكم في تقنيات وأساليب المنهج المستعمل في بحث وتفكيك وتحليل وتفسير ظواهر ومواضيع ووحدات السياسة المقارنة وكل ذلك من خلال منظور مُقارن.

ب- تقنية المقارنة(ما المقصود بالمقارنة ؟): إن قابلية الاستعداد للباحث المقارن لا تكفي لفهم سؤال ما هي التطلعات وراء إجراء المقارنة، إذ يجب تكثيف الملاحظة للكيانات المستهدفة في إطار التحليل المقارن لتحقيق النتائج السليمة[5]. فالدراسة المقارنة ليست مجرد تجميع لمواضيع ودراستها، بل لها معاني وراء تلك الدراسات فهي تستعمل المعرفة كأسلوب مقارن من خلاله يتم الوصف، التعريف وتفسير التوجهات في بعض الحالات وحتى التنبؤ بالسلوك السياسي، فالمقارنين لدى تبنيهم للمقارنة فهم معنيين بتعريف العلاقات وأنماط السلوك والتفاعلات بين الأفراد والجماعات والمؤسسات والدول وهم يفحصون في الظاهرة السياسية المواضيع الواحدة بعد الأخرى لاستخلاص التشابهات والاختلافات بين أو في العناصر المستهدفة من أجل تحقيق المقارنة[6].

---

[1] عبد الكافي إسماعيل عبد الفتاح، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، 2003، موقع كتب عربية: www.kotobarabia.com، ص185.

[2] كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987، ص 17.

[3] محمد نصر عارف، إبستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية،المنهج، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، 2002، ص 99.

[4] محمد زاهي بشير المغيربي، قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهاجية ومداخل نظرية، الطبعة الثانية، ليبيا: منشورات جامعة قاريونس، دار الكتب الوطنية بنغازي، 1998، ص 17.

[5] Lim Timothy, Doing Comparative Politics: An Introduction to Approaches, usa, Lynne Rienner, 2006, p 20.

[6] Laura Luehrmann,Comparative Politics of the 3d World, usa, Lynne Rienner, 2007, p 04.

المنارة للاستشارات
ww

تعتبر المقارنة إحدى أساسيات النشاطات الإنسانية، وهي بمثابة الأصل في أي اختيار نتخذه في حياتنا ونرجع إليها في جميع القرارات والخيارات وذلك بالمقارنة بين ما يطرح أمامنا، فهي بذلك عملية نمارسها يوميا بطريقة واعية أو غير واعية. فالمقارنة هي أصل البحوث في العلوم الاجتماعية ضمن منظومة من أجل فهم السلوك البشري، لذلك نحن بحاجة إلى دراسة العديد من القضايا، لأنه بإمكان علماء السياسة دراسة الحكومة بمعزل عن العمليات السياسية لكنهم لن يقدروا أبدا على الفهم الكامل للخيارات التفسيرية من دون التأسيس للمواضيع التي يدرسونها سواء كانت مألوفة أم لا. ولا يتأتى ذلك إلا من خلال دمج دراسة المؤسسات مع العمليات السياسية من خلال المقارنة بين أزمنة أو دول أو مجتمعات مختلفة،وهكذا يمكن البناء والتأسيس لأطر يمكن عن طريقها فهم وتفسير السلوك السياسي[1].وعلماء السياسة الذين يتبنون المقارنة أو ما يسمى بالمقارنين "Comparativists"يرتكزون في التحليل المقارن على قياس واختبار المتغيرات من أجل تفسير التماثلات والتناقضات بين الظواهر السياسية والدول باعتبار هذه الطريقة أساس المقارنة، وذلك باستخدام اقتراب واحد في السياسة المقارنة يحتوي تطور ما يسمى بالنظريات السببية التي تفسر العلاقة الحتمية القائلة أن نفس الأسباب تؤدي لنفس النتائج، وهذه قاعدة راسخة في المنهج العلمي يطبقها المقارنون حتى لا يتوقفوا عند مجرد المقارنة السطحية بل يتجاوزون ذلك للوقوف الشامل ومعرفة الأسباب الكامنة والحقيقية من وراء العمليات السياسية وتفاعل الظواهر السياسية[2].وهناك تنوع في مفاهيم المقارنة، وقد عرّفها "جون ستيوارت ميل" بأنها دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة، أوهي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر، فالمقارنة في أوسع معانيها تعني ذلك النشاط الفكري الذي يستهدف إبراز عناصر التشابه والاختلاف بين الظواهر[3]، وهي بمثابة البديل عن التجربة في العلوم الطبيعية. أي أنها مطلب رئيسي في التحليل العلمي لأي ظاهرة، والمقارنة متضمنة بطبيعتها في أية محاولة للتحقق من صحة الفروض ولتحقيق هدف العلم في دراسة التباين والاختلاف أو التماثل بين الظواهر الواقعية، وتحديد الشروط والظروف التي تقف وراء هذا الاختلاف والاتفاق[4].

ج- مبررات المقارنة (لماذا نقارن ؟): وفقاً لـ برزفورسكي Adam Przeworski هناك إجماع بأن الغاية من وراء البحث المقارن ليست المقارنة فقط بل التفسير أيضا، فالمغزى العام للبحث عبر الظواهر هو الفهم، لأن دعامة المعرفة المقارنة تقدم مفتاح الاستيعاب والفهم بالإضافة إلى الشرح والتفسير. والسياسة المقارنة كحقل هدفها بناء نظرية تفسيرية إمبريقية الطرح، لكن هناك دائما طرح لأسئلة من قبيل ماذا بعد المقارنة؟ لماذا نقارن؟ ما هي المبررات لتبنّي صيغة المقارنة باتجاه المعرفة؟، والإجابة وفق هذا الطرح أن المقارنة تهدف إلى الضبط،

[1]John McCormick, Comparative Politics in Transition, usa, Wadsworth Center Street Boston, 2010, p 01.

[2]Mark Kesselman, and others, Introduction to Comparative Politics, Usa, Houghton Mifflin Harcourt Publishing Company Boston, New York, 2009, p 07.

[3]محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي : المفاهيم، المناهج، الإقترابات، والأدوات، الجزائر: دار هومة ، 2001، ص 70.

[4]مصباح عامر، منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام، الطبعة الثانية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 93.

المنارة للاستشارات

فالمقارنة الضابطة هي منهج يكون وفقا لصيغة تجريبية لكنها تبقى تعاني من ضعف الإحاطة الشاملة، ولعل الغاية من وراء المقارنة الضابطة هي الاستفادة من تجارب الآخرين، فالذي تقتصر معرفته على بلد واحد هو بالتأكيد لا يعرف شيئا حيث أن المقارنة تساعد على توسيع معرفتنا بالمناطق التي المجهولة، كما أنها تحسن قدراتنا التصنيفية في المعارف والوقائع السياسية وعلى اختبار الفرضيات السياسية، كما أن التعميمات في الدراسات السياسية المقارنة تمتلك إمكانية واحتمالية التنبؤ، فالقدرة على التنبؤ ليست فقط علامة على معرفة النظم بل تزودنا بقواعد استنباط الدروس مابين الدول[1].ولقد لخص "ماكورميك" John McCormick مبررات المقارنة في النقاط التالية:

- المقارنة تساعدنا على وصف الأنظمة السياسية.
- تزودنا بالقرينة والمغزى العام، أي التفسير الشامل و الصحيح للعمليات والتفاعلات السياسية سواء داخل أو عبر الدول، كما تساعدنا على استنباط قواعد السياسة وعلى فهم المجتمعات الأخرى.

ترتكز على معنى مشترك وأسس مرجعية في حالة توسع الدراسة وتساعدنا أكثر على فهم أنفسنا ومكانتنا ومدى الحيز الذي نشغله في العالم وتوسع خياراتنا وذلك عن طريق الاستفادة من تجارب الآخرين.[2].

أما "ليندمان" Todd Landman فيرى أن أهداف المقارنة تنحصر في وصف المحتوى الكلي للعمليات السياسية، ويضيف خاصية التصنيف النظري والإمبريقي للظواهر السياسية، كما يرى أن المقارنة تساعد على اختبار الفرضيات بالإضافة إلى التنبؤ[3]. من جانبه يرى "تيموثي ليم" Timothy Lim أن للمقارنة ثلاثة مقاصد تتمثل في المقارنة التي تمارس الضبط، وهو مرة أخرى يوافق من سبقه في طرح مفهوم المقارنة الضابطة، ونفس الشيء بالنسبة لهدف القدرة على الاستيعاب والفهم ويختم بخاصية إمكانية التفسير والخروج بنظرية عامة[4].

د- منطق التحليل المقارن(كيف نقارن ؟): اختلف الباحثون في طرحهم حول الإستراتيجية الواجب إتباعها في التحليل المقارن للأنظمة الاجتماعية والسياسية، فقد رأى آلموند Almond Gabrial بضرورة تضييق نطاق المقارنة بإتباع إستراتيجية الاقتراب الإقليمي، وهو دراسة عدة ظواهر أو وحدات تنتمي إلى منطقة معينة[5]؛ في حين وضع آخرون تصميم الأنظمة الأكثر تشابها والأنظمة الأكثر اختلافا، وذلك من حيث خصائص الظواهر والوحدات المكونة لتلك الأنظمة. وأضاف آخرون إستراتيجية مقارنة دولتين فقط. والتحليل المقارن يساعد على تطوير التفسيرات واختبار النظريات التي تبين الطرق التي تتم بها العمليات السياسية والتغير السياسي، فمنطق المنهج المقارن الذي يستخدمه علماء السياسة هو شبيه للمناهج الأخرى التي تستخدمها العلوم الأكثر

---

[1] Rod Hague, and Martin Harrop, Comparative Government and Politics: An Introduction, 6th Edition, USA, New York, Palgrave Macmillan Hound mills, Basingstoke, 2004, p 70.

[2] John McCormick,op, cit, p, 03.

[3] Todd Landman, Issues and Methods in Comparative Politics: An Introduction, UK, Routledge London, 2005, p 04.

[4] Lim C, Timothy, op. cit, pp. 21-22.

[5] محمد نصر عارف، مرجع سابق، ص 106.

المنارة للاستشارات
ww

دقة؛ والباحث السياسي لا يستطيع أن يضع تصميمات تجريبية للتحكم في العوامل السياسية وملاحظة النتائج، ولكنه يستطيع أن يصف ويفسر التوليفات المختلفة من الأحداث والمؤسسات السياسية في مجتمعات مختلفة.[1]

ثانيا: التوجهات المنهجية

تجدر الإشارة إلى ضرورة التفريق بين السياسة المقارنة والمنهج المقارن، فالسياسة المقارنة تعني دراسة السياسة على المستوى الكلي والجزئي "Macro/micro-politics" من مثل: النسق السياسي، الدولة، والدولة-الأمة؛ أما المنهج المقارن فهو المنهجية المتبعة في دراسة الوحدات الاجتماعية أو السياسية. و يدل تاريخ الفكر السياسي أن المنهج المقارن قديم الاستعمال في الدراسات السياسية و خلال تطوره ارتقى من المقارنة الهاوية إلى المقارنة العلمية وبفضله احتلت الدراسات المقارنة مكانة هامة في علم السياسة، ومن ضمن التقسيم المعروف يعتبر حقل السياسة المقارنة هو الحقل الوحيد الذي يحمل عنوانا منهجيا بدل أن يكون عنواناً فرعياً[2].

أ- المنهج المقارن: المنهج المقارن هو أسلوب في البحث يتعلق بمقارنة خواص الظواهر وعناصرها الجوهرية بتناول البنيات الأساسية المكونة لها، كما أن الهدف من وراء هذا الأسلوب في البحث هو التعمق في دراسة الظاهرة السياسية وقياس العلاقة بين المتغيرات وبرهنة الافتراضات المطروحة في البحث لتتجلى بعد ذلك أمام الباحث مسارات واتجاهات المتغيرات ومنحى تبدلاتها ومدى عمق وحدات المقارنة المعيارية[3]. ويرى "ليجفارت" Arend Lijphartبأن المنهج المقارن هو أحد المناهج الرئيسية في البحث كالمنهج التجريبي، الإحصائي ومنهج دراسة الحالة؛ وهو يهدف إلى التأسيس لافتراضات أمبريقية عامة، ويرى"ميكستروث" Theodor Meckstrothأن وظيفته الأولية هي اختبار الافتراضات الإمبريقية لإثبات صحتها أو تفنيدها، وله معنى واسع كحقل دراسي منفصل وترجع إرهاصات استعمالاته إلى المحاولات المنهجية في التحليلات النظمية، وهو ليس مجرد مصطلح يرمز إلى التركيز على اهتمامات بحثية ويعتبر أحد المناهج العلمية وليس هو المنهج العلمي الوحيد ومنهج لاكتشاف العلاقات بين المتغيرات أمبريقيا وليس أداة للقياس، لأن هذه الأخيرة تعتبر خطوة علمية مهمة تسبق منطقيا استنباط العلاقات بين المتغيرات؛ كما يختلف عن أدوات وتقنيات البحث فهو منهج عام يشمل تلك التقنيات[4].

ب- توظيف المنهج المقارن في الدراسات السياسية: يُعتبر حقل السياسة المقارنة من أكثر حقول المعرفة بالنسبة للعلوم السياسية الذي عرف جدلا واسعاً من خلال المراجعات التي تعرضت له بالنقد، وذلك نظراً لقدم جذوره التاريخية بالإضافة إلى الظواهر والمواضيع التي يدرسها، وبالأخص المناهج والأساليب البحثية المتبعة في تلك البحوث؛ وأغلب علماء السياسة ينظرون إلى نطاق دراسات السياسة المقارنة على أنه نطاق قديم قدم

---

[1] غابريال ألموند، وآخرون، السياسة المقارنة: إطار نظري، (ترجمة: محمد بشير المغيربي)، ليبيا: جامعة قاريونس، 1996، ص 22.

[2] Arend Lijphart, Comparative politics and comparative method, The American political science review, Vol. 65, Issue.3, (Sep, 1971), p 682.

[3] مصباح عامر، مرجع سابق، ص 93.

[4] محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سابق، ص 117.

المنارة للاستشارات

دراسة السياسة نفسها. ويشكل المنهج المقارن أحد العناصر الجوهرية في تصميم البحث الإمبريقي في الدراسات السياسية المقارنة بالإضافة إلى عناصر الضبط والتحكم والتعميم، وتُعتبر عملية تحديد كيفية لقياس متغيرات أي ظاهرة سياسية أحد أكبر العقبات في وجه الباحث المقارن، خاصة مع تغير قيم تلك المتغيرات من بلد لآخر وتسمى تلك بالعملية الإجرائية وتتوقف على النجاح في تأسيس وتطوير قياس المتغيرات المجردة ذات البعد المعقد مقارنة بالمتغيرات البسيطة ذات المؤشرات القابلة للقياس، والعملية متعددة المراحل وبالتالي ازدياد احتمالية الوقوع في الخطأ خلال المراحل المختلفة للقياس واردو يتأثر قياس المتغيرات بالعوامل التالية: عدم ثبات أساس لكيفية تحديد المتغيرات مقارنة بالعلوم الطبيعية حيث ثبات معاني المفاهيم والمتغيرات، وأيضاً يرتبط قياس المتغيرات في السياسة المقارنة بخبرات، تحيزات، فرضيات، والمرجعية الفكرية التي يدين لها الباحث بالولاء، وأخيراً كلما تغيرت الأهداف التي يتوخى الباحث تحقيقها كلما تغيرت الأسس التي بموجبها يتم قياس المتغيرات[1].

ووفقاً لـ "ماير" Peter Mairفإن الحقل لا يمكن فهمه إلا من خلال مفهوم مركب يضم مادة الحقل والمنهج البحثي، ومن خلال التأسيس على هذا المفهوم يمكن اعتبار أن تطور الحقل قد مرّ بثلاث مراحل تتمايز فيما بينها من حيث المواضيع المتناولة وكذلك من حيث الأساليب البحثية المتبعة في الدراسات، فالمرحلة الأولى يغلب عليها الطابع الوصفي وشملت في أغلبها دراسة الدول الخارجية، أما المرحلة الثانية فجنحت نحو التوجهات المنهجية وتغلب عليها النزعة العلمية، وفي مراحل متأخرة من التطور ظهرت الدراسات التي يغلب عليها الطابع التحليلي المقارن وهو عبارة مزيج من التركيز على الجوهر والمنهج معاً، ومن الملاحظ أن المرحلة الأولى تطورت في أوروبا، أما المرحلة الثانية فقد تطورت على أيدي علماء السياسة الأمريكيين بعد الحرب العالمية الثانية[2].

ج- الجدالات المنهجية في السياسة المقارنة: تُعتبر الثورة السلوكية التي ظهرت في خمسينات القرن العشرين أهم تطور في السياسة المقارنة، وذلك بفضل الطرح العلمي الذي انتهجته، بالإضافة إلى الكم الهائل من الإثراء المعرفي الذي غير جوهر الدراسات السياسية المقارنة؛ إلا أنها لم تكد تمر أقل من عقدين حتى اشتدّ النقد والسخط على المنهج الذي لم يعط أي أهمية لخصائص الظاهرة السياسية، خاصة معيارية قيمها وعدم ثباتها، بالإضافة إلى أن السلوكية لم تولي أهمية لحل الإشكاليات السياسية والمجتمعية، وكان جلّ اهتمامها البحث العلمي والاستقرار والمحافظة على الوضع القائم كما هو، وبدت الحاجة إلى التغيير أكثر من ضرورية، خاصة في ظل تصاعد الصراع بين التوجهات الأكاديمية في الجامعات الأمريكية، فظهرت إلى الوجود ما اصطلح عليه بالمرحلة ما بعد السلوكية والتي منهجياً في علم السياسة بدأت مع مطلع سبعينات القرن العشرين، وهي حركة ترى أن البحث القائم على الملاحظة وتحليل الظواهر السياسية ليس بمنأى عن التحيزات القيمية والنظرية، إلا أنها سارت في طريق الدراسات البحثية التي تستند على الاستنتاجات القوية من خلال البحث

[1] مصطفى عبد الله خشيم، (تصميم البحث في إطار علم السياسة)، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20، خريف 2008، ص ص 69- 70.

[2] Van Biezen Ingrid and Daniele Caramani, (Non)Comparative Politics in Britain, University of Birmingham, Politics, Vol.26,no.01, (2006), p 29.

المنارة للاستشارات

الإمبريقي[1].ومصطلح "الما بعد" في علم السياسة مثله مثل ما بعد الحداثة ضمن السياق الفكري العام، فكما واكبت السلوكية في توجهاتها المنهجية والجوهرية الموضوعات الكبرى للحداثة، فقد ارتبطت ما بعد السلوكية بما آل إليه التفكير البشري في أواخر القرن العشرين وركونه إلى ما بعد الحداثة، نتيجة عدم الرضى عما وصلت إليه الأوضاع السائدة، فمفردة "الما بعد" تعني أن مرحلة التطور قد بلغت مراحلها الأخيرة ضمن السياق الكرونولوجي؛ و الما بعد السلوكية في علم السياسة وفي السياسة المقارنة من ناحية التوجهات المنهجية تقتصر على الأولويات التالية ضمن مقابلات ثنائية:

1- المعيارية في مقابل الإمبريقية والوصف في مقابل التفسير.
2- الاستدلال في مقابل الاستقراء والفهم في مقابل التغيير.
3- التحديد في مقابل اليقينية.(النظريات متوسطة المدى وشبه النظرية بدل النظرية العامة).
4- التأويل في مقابل الاستكشاف.(التعليل بدل محاولة اكتشاف قوانين عامة).
5- التوجهات الحكومية في مقابل التوجهات السياسوية. (السياسة العامة بدل السياسة الكلية).[2]

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسات المقارنة في أوروبا تطورت منهجياً في هذه الفترة بصورة مغايرة عن تطورها في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن الإقترابات الكمية كانت أقل تقدماً، وفي مقابل ذلك مُنحت أهمية للإقترابات التاريخية والمعيارية، أما التدرب على المناهج الإحصائية ونماذج الخيار العقلاني والأساليب الكمية فلم يتم إلا في بعض المعاهد المتخصصة، على عكس الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية التي كرست الفصل بين المعيارية والعلمية، وكان نتيجة ذلك خلق جماعتين متلازمتين في الدراسات وهذا الأمر لم يحدث في أوروبا، لكن هذا لم يمنعها من تطوير البحوث وفقاً لتصميم المناهج المختلطة، ولم تُغلّب قصراً اقترابات منهجية كمية على حساب أخرى كيفية أو العكس، وهذا ما لم يحدث في الجامعات الأمريكية التي سيطر عليها العقل الاستقرائي[3].ولقد اعتقدت "جيدز" Barbara Geddesفي التسعينات أن اقترابات الخيار العقلاني لها قدرة وإمكانية لتفسير الواقع من خلال الإختبار الإمبريقي، لأنها (الإقترابات) تتطابق مع مَنطَقة (من المنطق) الاستنتاجات الإحصائية، أي جعلها أكثر واقعية وقبولاً، وتلك الإقترابات كانت تنحوا نحو التجريد من خلال التركيز على قضايا جزئية، ثم يتم استنتاج الإفتراضات من نماذج دقيقة وهذا الأمر يؤدي إلى بناء نظرية متماسكة[4]، كما أشارت "ليفي" Margaret Leviأن البحوث الإمبريقية في نظريات الخيار العقلاني ونظرية اللعب في الحقل لا زالت في طور النشوء، وبهذا فإنها تعمل على التحفيز للمزيد من التنميط والتقيد بالصرامة العلمية التي يجب أن تقود علم السياسة نحو منعطف الدراسات الكمية في نظريات الخيار العقلاني، ومن المزيد من

[1]Todd Landman, op. cit, p 249.

[2]Krestin Renwick Monroe, Contemporary empirical political theory, usa, Berkeley, press, 1997, p.p74-75.

[3]Paul Kellstedt and others, The Political Methodologist: Newsletter of the Political Methodology Section, American Political Science Association, Vol.15, No.02, (Winter 2008), p 05.

[4]George Thomas, The Qualitative Foundations of Political Science Methodology,Perspectives on Politics, Review Essay, Vol.03, No.04, (December, 2005), p 856.

المنارة للاستشارات

النماذج الرياضياتية، وهذه الرؤية الصارمة في علم السياسة مستمدة من الفيزياء والكيمياء والنماذج الصارمة للاقتصاد الجزئي،وتفترض النزعة الإمبريقية ونظريات الخيار العقلاني أن العقل البشري واحتماليات المعرفة جزء طبيعي ومهم من التفكير، وهذا كان له أثره على الوضع الأنطولوجي لبحوث الدراسات السياسية، وتُعتبر مبادئ العقلانية في علم السياسة مرافعة وتأكيد على الفردانية والذاتية، التشتيت والاختزال، التفكيك وحل الارتباطات الإدراكية، التفريق بين القيم والواقع، بالإضافة إلى مثالية الموضوعية، وهي نفسها المبادئ التي قامت عليها ما بعد الحداثة في أواخر القرن العشرين، ومنهجياً فكل تفسيرات السلوك البشري يجب أن تُبنى على تفسيرات السلوك الفردي، وهذا عكس فكر الوظيفة – البنيوية.[1]

وقد كان لأثر توسع البحوث في التسعينات في السياسة المقارنة أن تفرعت الاهتمامات المنهجية إلى ثلاث اتجاهات: الخيار العقلاني، النظرية الشكلية والمناهج الكمية، وتوسعت معها دراسات المناطق خاصة مع الموجة العالمية للديمقراطية وتكوّن مفاهيم ترشيد المؤسسات، وهو أمر كان يحتاج إلى معلومات مسحية كثيرة كما لم يتم إغفال تطوير البحث المنهجي، ولا تقتصر نظريات الخيار العقلاني على الإحصاءات والقياسات الاقتصادية، بل أيضاً نظرية اللعب وتقنيات تمثيط النماذج والمزيد من أدوات التكميم، بالإضافة إلى استعمال المناهج التقليدية كالمسح الأرشيفي ومقابلات النخبة وغيرها[2]. وإذا كان النموذج التقليدي في علم السياسة قام نسبياً على قاعدة (من يحصل على ماذا، متى، وكيف؟) ففي السياسة المقارنة المعاصرة تم تطوير هذا النموذج ليصبح (من يجعل من يفعل ماذا، متى، ولماذا وكيف؟)، والعقلانيون اهتموا عامة بتفسير الإصلاحات وبمؤسسية الخيار العقلاني، الصراع الجماعي، سياسات الدولة.لكن في سنة 1994 أطلق كل من "شابيرو" Ian Shapiroو "غرين" Donald Greenهجمة نقدية قوية على هذه النظريات وذلك في كتابهما (أمراض نظرية الخيار العقلاني)، حيث يريان أنه سواء فكرت هذه النظريات في استنباط قوانين عامة، أو جعل السلوك ضمن الآليات سببية، فإنه في كلتا الحالتين ستنهار النظرية في الاختبار الإمبريقي، وبالتالي فكل من المدافعين عن هذه النظرية أو المنتقدين لها لم يولوا أي أهمية للاختبار الإمبريقي، لأنه لقياس مدى نجاح أي نظرية يجب أن تكون لها قدرة التفسير بواسطة الاختبار[3]. وبالإضافة إلى الفشل التطبيقي فقد تشتت التخصص حيث أن أجندات البحث منذ الخمسينات كانت واضحة، غير أن التوجه نحو تطبيقات علم الاقتصاد على الظواهر السياسية قد وجّه الكثير من الباحثين نحو دراسة غير مجال تخصصهم وأصبح أغلبهم علماء اقتصاد سياسي[4].

---

[1]Gerardo Munck, Game Theory and Comparative Politics: New Perspectives and Old Concerns, World Politics, vol.53, no.02, (January 2001), p 175.

[2]Margaret Levi, The Economic Turn in Comparative Politics. Comparative Political Studies, Vol.33, (August-September, 2000), p 835.

[3]Donald Green, and Ian Shapiro, Pathologies of Rational Choice Theory: A Critique of Applications in Political Science, USA, New Haven and London, Yale University Press, 1994, p 32.

[4]Petter Hall, The Dilemmas of Contemporary Social Science, boundary 2, vol.34, no.03, (Fall, 2007), p 10.

المنارة للاستشارات
ww

ولقد أصبح الانقسام واضحاً بين علماء السياسة حول مقولات الطرح العلمي التي ترسخت في الحقل مع بداية التسعينات، فلغة نظرية اللعب، النماذج الشكلية والخيار العقلاني هي مقولات خارجية وغريبة بالنسبة للكثير من علماء السياسة، حيث وجدوها بأنها غير ممكنة الاختراق وصعبة المنال، كما أن الافتراضات، التجريدات وتبسيطات الواقع غالباً ما تمثل عائقاً وغير مرحبٌ بها من طرف الذين يدرسون السلوك السياسي من منظور معياري. و حجّة الذين يعارضون بشدة تطبيق المنهجية الصارمة أنه يستحيل الفصل بين المعايير القيمية والحقائق وتصادم الإفترضات الوضعية للعلم مع واقع الظاهرة السياسية، مما أدى في النهاية إلى اختصار الظواهر وما تُعبر عنه من حقائق إلى مجرد حساب ميكانيكي، والوصول بمقولة عزل الحقائق عن القيم وتحقيق علم خال من القيم إلى درجة التعامل مع حقائق مزيفة ومن ثمّ علم زائف، ولذلك اتجه علماء السياسة الحديثة إلى المطالبة بضرورة أخذ المعايير القيمية بعين الاعتبار،ومع بداية الألفية الثالثة تم فتح نقاش جدي حول مستقبل علم السياسة في ضوء التقلبات التي شهدها بالإضافة إلى تعنت أنصار المنهج العلمي، وهو أمر جعلهم يقترحون فتح المجال أمام جميع علماء السياسة ليُقدموا تصوراتهم حول كيف سيكون الحقل خلال العقد الأول من الألفية الثالثة.

ثالثا: التوجهات النظرية

يقوم الخطاب العلمي على هيكلية بنيوية تشكل البنية التحتية لشريط إنتاج المعرفة، وتضم هذه الهيكلية ثلاث مستويات أساسية تتمثل في الظواهر قيد الدراسة، المنهج والنظرية[1]، وبهذا المنطق تُعتبر النظرية بمثابة مجموعة مدمجة من القوانين العامة التي تستطيع تأمين التفسير النظامي لحقل معرفي أو مجموعة الملاحظات التي قد تُستعمل للتنبؤ بالأحداث، ومن هذه الناحية فمركزية النظريات العلمية تهدف إلى تفسير الظواهر والأحداث السياسية أو التنبؤ بها، ويُفترض أن هذه النظريات تشير إلى العلاقات التي هي ليست قابلة للمراقبة على نحو مباشر، غير أنها تُختبر على نحو غير مباشر عن طريق الملاحظة. والتصور النظري هو محل خلاف وجدل في العلوم الاجتماعية، فالمفهوم البسيط للنظرية غير وارد التطبيق فيما بين الحقول المعرفية من الاقتصاد الذي يستخدم الرياضيات إلى الأنثروبولوجيا الثقافية تبقى تفسر النظرية تماماً كأي محاولة تفسير ظاهرة معين وهذا لا يعني أن النظرية لا تلعب دورا مركزيا في العلوم الاجتماعية والسياسية[2].

أ- دور النظـــرية: جوهر النظرية هو تفسير الظاهرة السياسية، بينما لا تقوم النماذج سوى بالكشف عن العلاقات التي يمكن أن يستخدمها الباحث في دراسته وبحوثه، فالنظرية في آخر المطاف هي عبارة عن أي مجموعة من المقولات والافتراضات الموضوعة من قبل البشر- وبالتالي هي أطروحات يمكن مجادلتها وإيجاد ما يثبت بطلانها أو صحتها. ويتضح مما سبق أن أي نظرية تتكون أساسا من مجموعة مداخل هي عبارة عن تعريفات للمصطلحات التي تشير إلى المفاهيم الأساسية للظاهرة أو الموضوع المدروس وهي على درجة كبيرة من

[1] روجر هيكوك، وآخرون، البحث النقدي في العلوم الاجتماعية: مداخل اتشرـقية –غربية عابرة للاختصاصات،ترجمة: أليزأغزريان،فلسطين: معهدإبراهيمأبولغدللدراساتالدولية،جامعةبيرزيتومعهدعلمالإنسانالإجتماعي، 2011، ص 88.

[2] International Encyclopedia of the Social Sciences, (William A. Darity, and others), 2nd edition, (Vol.08), Usa, Thomson, Star Logo and Macmillan Reference, Printed in the United States of America, 2008, p 343.

المنارة للاستشارات

التجريد، ثم تأتي الفرضيات التي هي عبارة عن تخمينات الباحث، أي افتراضه لوجود قواعد معينة في الموضوع قيد التحليل، حيث أن الظواهر التي يشاهدها الباحث تثير في ذهنه أفكارا وتصورات معينة تكون الإطار النظري لنسق المعرفة العلمية المتعلقة بالظاهرة، وهذه التصورات والفرضيات تُعد بمثابة مصدر للكشف العلمي وجوهره[1].

وتلعب الفرضيات دورا كبيرا في بناء النظريات، وينظر إلى الفرض على أنه أداة تعمل على كشف الحقائق كما أنه خطوة لتوجيه البحث، بعدها يأتي الوصف الذي هو عرض حول علاقات لشيء معين ويمكن أن يرتبط بالتصنيف والتعريف والتحديد. أما فيما يخص التحليل فهو التجزئة وتفتيت الكل إلى أجزائه الأساسية وإخضاعها إلى التجربة الكمية أو الكيفية ويمكن أن يرتبط التحليل بالشرح والتوضيح عكس التفسير الذي هو الآخر أحد بُنى النظرية، وهو تجميع الأجزاء في شكل الكل من الأفكار والتحليلات المختلفة إلى تركيب معقد ومتماسك؛ ومن المهم فهم تمييز أساسيين النظرية وشبه النظرية -Meta" "theory التي تُعنى بالمعايير التي تستخدم للفصل بين مختلف معاني النظرية وأي منها يجب تقديمه على غيره من المعاني، كما أن مصطلح النظرية يُستخدم بطريقة تأسيسية كمفهوم النموذج، الإطار التحليلي و نظرة كلية"Global context"[2].

ويختلف الباحثون حول دور النظرية في البحث، حيث الخلاف حول وظيفة النظرية، هل إنها تكتفي بالوصف والتصنيف والتحليل والفهم والتفسير، أم إنها تستفيد من بناء فرضياتها للوصول إلى حقائق وقوانين تستخدمها بعد ذلك في الوصول إلى التنبؤ والتوقع،فهناك يرى بأن قيمة النظرية وصلاحيتها إنما تتوقف على صحة وواقعية الفروض التي تقوم عليها،وهناك من يرى بأن قيمتها تتحقق بقدرتها على التنبؤ.فالطرف الأول يلخص وظيفتها في تنظيم الحقائق والبيانات في إطار من الترتيب المنطقي الذي يمكن من خلاله استخلاص مدلول معين لهذه الحقائق،والتعرف على جوانب الانتظام والشذوذ في التفاعلات بين تلك الظواهر وتحديد مقاييس الأهمية النسبية بين العوامل والمتغيرات التي تدخل في سياق تلك التفاعلات، وبذلك تقدم النظرية إطارا فكريا يمكن على أساسه تنظيم الظواهر وتصنيفها وإيجاد العلاقات بينها؛ أما الطرف الثاني فيرى أن وظيفة النظرية هي التفسير والتنبؤ، أي أن يتجاوز الإنسان الوصف للظواهر التي تمت ملاحظتها وأن يشتغل بالتفسير السببي أو التنبؤ المبني على الوقائع المؤكدة مسبقاً، ويعتمد هذا الاتجاه على إمكانية استعمال وسائل القياس الكمي،مثلا لأرقام والإحصائيات، وينظر في الأساس إلى النظرية بأنها مجموعة من الحقائق وأنها تكتشف من خلال الفرضيات وبصفة عامة هناك ثلاث وظائف للنظرية في البحث العلمي: التفسير، التأويل والتنبؤ، هذه الميزات الثلاثة توافق متطلبات العلوم الطبيعية، أما فيما يخص العلوم السياسية فلم يثبت بعد وصولها إلى هذه الدرجة

[1] محمد عبد الفتاح العيسوي، مناهج البحث العلمي في الفكر الإسلامي والفكر الحديث، القاهرة: دار الراتب الجامعية، 1996، ص 130.

[2] مارتن غريفيثس، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية،(ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث)، الإمارات العربية المتحدة ،2008 ص 430.

المنارة للاستشارات

من النضج لأنها لم تصل إلى مستوى التطور الكافي من أجل توليد النماذج الصارمة كما هو الحال في العلوم الطبيعية[1].

ب- النظرية في السياسة المقارنة: تجدر الإشارة أنه ولغاية الحاضر أن استخدام مصطلح النظرية في العلوم السياسية يرجع إلى دراسة النظم الفلسفية التي تطرح نماذج مثالية للحكومات والأنظمة الاجتماعية، وموضوع هذا النوع من النظرية ليس لشرح كل الظواهر وإنما فقط لكشف ووصف المعايير والقيم، فدور النظرية إذن محدود وكثيرا ما يتوقف على التحليل الأيديولوجي[2]. ولقد أحدث التحليل في الحقل عدة جدالات حول النظرية، فهذا الجدال يمثل صعوبة جديدة في السياسة المقارنة، وطرحت جملة من الإشكالات من قبيل النموذج المعرفي المسيطر، ولكن في حقيقة الأمر أن الاختلافات المنهجية والأيديولوجية هي مشتركة بين مدارس السياسة المقارنة[3]؛ لكن هذا لم يمنع من تشكل بعض النظريات بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أنها لم تسيطر بالكامل على الحقل ولو أن المنظور التنموي سيطر جزئيا فقط، عكس حقل العلاقات الدولية بحيث هيمنت الواقعية بالكامل.والنظرية في مجال السياسة المقارنة يُقصد بها مجموعة الافتراضات حول ظاهرة معينة تخص الوحدات التي تدخل ضمن نطاق المواضيع التي يدرسها هذا الحقل، وحتى تكون هناك نظرية في السياسة المقارنة يجب أن يكون التحليل السياسي المقارن في طليعة تلك النظرية ويجب أن يُربط بأفضل صلة من زاوية منطق البحث أو التصميم البحثي المناسب، ويفضل علماء السياسة التأكيد أكثر على الإنتظامات الشكلية في دراساتهم لتلك الأنظمة، كافتراضهم بأن النظام السياسي هو مجموعة تفاعلات اجتماعية[4]، وبناءا على هذا الافتراض ينطلقون في بناء نظرية للنظام السياسي. ولا تختلف بنية النظرية في السياسة المقارنة، حيث أنها كغيرها من نظريات العلوم السياسية تتكون من مجموعة افتراضات وتصورات كلية بالإضافة إلى احتوائها لمداخل معينة ومجموعة أوصاف وتحاليل، ويبقى الاختلاف في الكيفية التي يتم بها بناء واختبار النظرية.

ج- تصنيف النظرية في السياسة المقارنة:

يمكن أن تصنف نظريات السياسة المقارنة بعدة طرق،فهناك تقسيمات كثيرة للنظرية وتعتمد على معايير مختلفة في التصنيف، وأغلبها تتخذ شكل ثنائيات متقابلة،منها ما يتخذ معيار شمولية النظرية، أو معيار المنهج المتبع فيها، أو معيار قدرة النظرية على تقديم الوصف أو التفسير أو التنبؤ، ويمكن القول أنه توجد ثلاث تقاليد بحثية قوية في هذا الحقل: الخيار العقلاني، المقاربات الثقافوية، والتحليل البنيوي. وعلماء السياسة المقارنة الذين يستخدمون نظرية الخيار العقلاني "Rational Choice Theory" كأساس في بحوثهم يؤمنون أن السياسة

---

[1]Denis Monière, Introduction aux théories politiques, Canada, Montréal, (Une collection développée en collaboration avec la Bibliothèque Paul-Émile-Boulet de l'Université du Québec à Chicoutimi), 1987, p 19.

[2]Monière Denis, Critique épistémologique de l'analyse systémique de David Easton : Essai sur le rapport entre théorie et idéologie, Canada, Les Éditions de l'Université d'Ottawa, 1976,p 116.

[3]Atul Kohli, The role of theory in comparative politics, World Politics, vol.48, n1,(October 1995),p1.

[4]Sheldon s. Wolin, Political theory as a vocation, American Political Science Review, vol.63, no.4, (December 1969), p 1065.

المنارة للاستشارات

والتحليل السياسي يبدأ من سلوك الأفراد، فالمنظورات العقلانية تركز على تأثيرات وسلوك الأفراد حيث الخيارات المقصودة والسببية مبنية على مجموعة من التفضيلات أو الفوائد[1]، وفي حقيقة الأمر فإن نظرية الخيار العقلاني تمثل أكثر من نظرية واحدة، لكن تماثلاتها فيما بين اختلافاتها تعني إمكانية الدمج الواضح لأغراض الأساليب النقدية في العلوم السياسية، لذلك فإن نظرية الخيار العام، العلوم السياسية الوضعية، نماذج الفعل العقلاني، والاقتراب الاقتصادي في السياسة ترجع كلها إلى ما يسمى بنظرية الخيار العقلاني، والتي تسمى أيضا نظرية الفعل العقلاني، التي يرجع أصلها إلى دراسات الاقتصاد الجزئي، لكنها استُخدمت في مختلف الفروع الأكاديمية، بحيث ارتكزت على دراسة تأثير التغيرات في أفعال القرارات الفردية، بحيث يتبع السلوك المصالح الفردية التي تُعتبر جوهر الافتراض في النظرية ووحدة التحليل هي الفعل العقلاني[2].

وبعكس نظرية الخيار العقلاني فإن المقاربات الثقافوية "The Cultural approachs" تنشد فهم الظاهرة السياسية بالتركيز على المعاني والرموز المشتركة والأطر الكلية للجماعات، فالمصالح الفردية والفواعل لا يمكن فهمها بمعزل عن بعضها، فهذا الفهم الكلي للثقافات والمجتمعات بإمكانه الالتحام وتحليله كوحدة واحدة، فبعض تلك الثقافات والمجتمعات يمكن لها أن تساعد بواسطة بعض القواعد الاجتماعية أن تُعرّف الهويات عن طريق الترميز لكل من الأفراد والجماعات نفسها، وتهدف المقاربات الثقافوية إلى بناء نظريات سياسية وضعية ومثلت إقترابات بإمكانها النمو والتطبيق والتوسع، كما مثلت بديلا للهيمنة الطويلة للدراسات المؤسسية والشكلية على دراسات حقل السياسة المقارنة، وترجع إرهاصات الدراسة الثقافوية إلى الدراسة المشتركة التي أجراها كل من Sydney Verba وAlmond Gabrial في كتابهما (الثقافة المدنية) The civic cultur (1963)[3]. أما فيما يخص التحليل البنيوي "The Structural analysis" فهو مثل التحليل الثقافوي يدرس الظواهر السياسية من منطلق التصورات الكلية، لكنه يركز أكثر على العلاقات التبادلية بين الأفراد، الجماعات، المؤسسات، ويهتم بدراسة المجتمع والسياسة والاقتصاد في إطار شبكة تتشكل من خلال أو بين الأفراد، وقد ساهم كثيرا علماء الاجتماع في تطوير النماذج البنيوية التي انتشرت في الدراسات النفسية والتربوية والسياسية[4]، فالتحليل البنيوي يرى أن فهم وتفسير أي ظاهرة لا يتم فقط بالاعتماد على الميزات الفردية للفعل، بل تخضع للتفسير بالارتكاز على تفاعلات أجزاء البنية الكلية للنظام الاجتماعي والسياسي.

وكان من أهم المشاريع البحثية للسياسة المقارنة في المرحلة السلوكية هو مشروع " دراسة التنمية والتحديث"، في محاولة تنظيرية لخلق نظرية عامة والقيام بتعميمها، وكانت من أهم الأعمال في هذا المجال هي المجلدات الخمسة

[1] Todd Landman, op. cit, p 224.

[2] Lance Lindauer, Rational Choice Theory, Grounded Theory, and Their Applicability to Terrorism. Pittsburgh: Carnegie Mellon University, The Heinz Journal, Vol.9, Issue.02, p 05.

[3] Harry Eckstein, A Culturalist Theory of Political Change, The American Political Science Review, Vol.82, No.3, (Sep., 1988), p 789.

[4] William T. Bielby, Structural Equation Models, Annual Review of Sociology, Vol.3,(1977),p139.

المنارة للاستشارات

التي أنتجتها لجنة السياسة المقارنة. وستصبح النظرية التنموية "Developmentalism"في هذا الوقت من أكثر البحوث إثارة للجدل والأهمية ليس في حقل السياسة المقارنة فقط بل وفي العلوم السياسية كلها، وهذا المنظور الجديد هو من سيؤسس لتصورات تساهم في تثبيت نموذج معرفي، وبالإضافة إلى الاهتمام الأكاديمي فقد تطلعت الخارجية الأمريكية إلى إيجاد نظرية غير اشتراكية للتنمية من بسط نفوذها في دول العالم في ظل تخوفها من المد الشيوعي[1]وفي محاولة لعلماء الحقل لإضفاء طابع العلمية، فقد سعوا إلى تطوير نظرية وضعية يمكن تعميمها، لذلك فرّقوا بين دراسة المواضيع الجديدة وبين محاولة التنظير الذي يسعى إلى تجريد المفاهيم وبناء أسس مجردة للعمليات السياسية، وستلعب النظرية النظمية لدافيد ايستون، والاتصالية أو نظرية الجماعة لكارل دويتش، بالإضافة إلى البنيوية الوظيفية لغابريال آلموند دوراً مهماً في ذلك. وكان الهدف من وراء ذلك إيجاد أنماط عامة للنظم السياسية تُحكَم بواسطة قوانين وضعية وتنبؤية، والسبيل الوحيد إلى ذلك هو تجريد التصورات لبناء نظرية بإمكانها أن تفسر الوقائع التي تحدث في أي دولة بنفس الطريقة وبنفس المفاهيم[2].ومن خلال تعانق الاقتراب البنيوي الوظيفي والاقتراب النظمي والاقتراب الاتصالي أو فكرة الجماعة، حاول باحثو السياسة المقارنة استخدام الفيزياء الكلاسيكية للبحث عن القوانين العامة ذات التطبيقات الكونية لصياغة أطر مفاهيمية وأطروحات للتصنيف والتنميط ووضع افتراضات قابلة للاختبار، وذلك في سبيل تفسيرات مجردة وكونية للظاهرة السياسية تساعد على فهم أفضل وتسمح بإمكانية التنبؤ. كما أن هذه المحاولات التنظيرية ساهمت في إرساء البنى الأولى للتقاليد النظرية الأربعة والموجودة في حقل السياسة المقارنة إلى اليوم وهي:

1- **النظريات البنيوية:** وهي النظريات التي تفسر كيف أن تفضيلات الفواعل مبنية بواسطة البيئة الاجتماعية، مثل بعض الإقترابات النظرية المبنية على أعمال علم الاجتماع والأنثروبولوجيا.

2- **النظريات الثقافوية:** وهي تفسر كيف أن أعراف مستويات المجتمع تشكل المخرجات السياسية.

3- **نظريات الطبقة:** ترجع إلى الفكر الماركسي ومفادها أن الفواعل في المجتمعات هي الطبقات.

4- **نظريات الخيار العقلاني:** لها خلفية اقتصادية تقوم على مبدأ ترشيد السلوك وفقاً لحسابات المنفعة.

ومما يُؤخذ على النظرية في السياسة المقارنة اعتمادها على طرق القياس الكمي والاستقراء، فالإحصائيات تعطي توصيفات ولكنها تعجز عن إعطاء تفسيرات ولا تستطيع سد الفجوة بين الوصف والتفسير ،والتجربة لا تؤدي مباشرة إلى معرفة المسببات، كما أن الاعتقاد بإمكانية نيل دقة النتائج من خلال تجميع معلومات وبيانات أكثر وتجربة أكبر عدد من الحالات هي مغالَطة، وذلك لأن المنظرين هنا لا يعملون في تجريد تام،بل تؤثر عليهم الثقافة والولاء والانتماء لحدود نموذج معرفي معين.

[1]Howard Wiarda, Is comparative politics dead? Rethinking the field in the post-Cold War era, Third World Quarterly, Vol.19, No.05, (1998), p 937.

[2]Mark Blyth, "Great Punctuations: Prediction, Randomness, and the Evolution of Comparative Political Science, American Political Science Review, vol.100, no.04 (November 2006), p 493.

المنارة للاستشارات

رابعا: الانتقلات الموضوعاتي (توسع أجندات البحث)

تعتبر السياسة المقارنة حقل دينامي، وكإطار عام فالمواضيع والبحوث الميدانية في حالة تغير مستمر ودائم، فهناك دائما مداخل ومقاربات جديدة، حركات سياسية جديدة وحتى دول جديدة تُكتشف وتفسَّر، فهذه الديناميات والتغيرات تطرح مواضيع جد مثيرة للاهتمام في السياسة المقارنة. ويختلف الرأي حول حدود حقل السياسة المقارنة، فهناك من يعتبره قلب علم السياسة المعاصر ويطالب بتوسيعه ليشمل أكبر عدد من الدول وبالتالي من المؤسسات والتفاعلات السياسية التي تخضع للمقارنة، واحتج هؤلاء بأنه ليس ثمة منطق وراء قصر مجال الإتمام على الدول الغربية كما أنه ليس هناك معايير تحكم اختيار الوحدات موضع التحليل المقارن[1].

أ- توسع أجندات البحث السياسي المقارن: لقد تأسست الأجندات الجديدة للسياسة المقارنة في تقرير لمشروع مجلس بحوث العلوم الاجتماعية SSRC في ملتقى علمي جمع عدة جامعات في جامعة Northwestern، وذلك بفضل المساهمة الكبيرة للأوراق البحثية التي تقدم بها مجموعة من علماء السياسة، وفي نفس الجامعة تم إعلان "ولادة السياسة المقارنة الحديثة"، وتم إنشاء لجنة السياسة المقارنة بتحفيز من مجلس بحوث العلوم الاجتماعية "Committee on Comparative Politics"، والتي ترأسها آلموند من سنة 1954 إلى غاية 1963، والتي سوف تعلب دوراً كبيراً في تطوير حقل السياسة المقارنة خلال سنوات قليلة[2].

والسياسة المقارنة الحديثة لم تعد كسابقتها حيث أنها بخلاف المدرسة الأولى، اختلفت عنها في اعتماد وحدة تحليل مغايرة، فبدل اعتماد المؤسسة أو المنظمة أو الدولة وحدة للتحليل، اتجهت إلى اعتماد السلوك أو التفاعل بديلاً في وحدة التحليل، أي التركيز على الجانب السلوكي التفاعلي في العملية السياسية، وتهدف من راء ذلك إلى الوصول إلى تعميمات نظرية بخصوص السلوك الإنساني، تدعمها أدلة تجريبية قابلة للإثبات، بناءاً على الملاحظة وتتبع الإنتظامات السلوكية، حتى تتمكن من فهم السلوك الإنساني والعملية السياسية وإمكانية التنبؤ به، فالمنهج السلوكي ينظر للظاهرة السياسية كظاهرة حركية تقوم على تفاعلات البشر في موقف سياسي معين. وتغيرت الكثير من وحدات التحليل السياسي، حيث أن دراسة السلوكيات غير الشكلية لها علاقة بالأحزاب السياسية، جماعات المصالح، الاتصال الجماهيري، والتنشئة السياسية، وهي كلها عبارة عن مفاتيح يتم توظيفها لتحليل النظم السياسية[3]؛ وكذلك حل مفهوم النظام السياسي أو النسق السياسي "Political system" محل الدولة، وحلّ مفهوم الوظائف "Functions" بدل السلطات، والأبنية بدل المؤسسات، بل أعيد صياغة المفاهيم التقليدية مثل المؤسسة في إطار التوجه المؤسسي الجديد ليتطابق مع المفهوم السلوكي. ونتيجة لذلك فالنظام السياسي في هذا الإطار ليس له وجود واقعي ملموس، بل هو مفهوم مجرد وأداة تحليلية تنطبق

---

[1] كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، مرجع سابق، ص 18.

[2] Harry Eckstein, Regarding Politics Essays on Political Theory, Stability, and Change,usa, University of California press, Berkeley and Los Angeles, 1992, p 103.

[3] Gerardo Munck, and Richard Snyder, Passion, Craft, and Method in Comparative Politics,usa, the Johns Hopkins University Press, 2007, p 43.

المنارة للاستشارات

على العديد من المواضيع والظواهر السياسية، ولتعبّر عن الأشكال المختلفة لوجود وممارسة السلطة عبر نطاق الدولة أو ما فوق الدولة أو في داخل الدولة.

ومع إقرار فشل السلوكية في تفسير الكثير من الظواهر السياسية بالإضافة إلى فشل النموذج التنموي والذي تعرض إلى انتقاد شديد بدأت أدبيات الحقل تنحوا نحو التغيير، خاصة مع بداية عودة مفهوم الدولة بقوة باعتبارها وحدة تحليل أساسية وذلك بفضل التحليل الماركسي الذي عاد مع نهاية الستينات والذي أخذ مكانه بالإضافة إلى التحليل المؤسسي، وقد توسعت مقاربات جديدة في الحقل، خاصة التي لها علاقة بما بعد الحداثة وبالدراسات البنيوية في السياسة، وهي اقترابات في أغلبها ترتبط بالوقائع السياسية والاجتماعية، كما أصبح يُنظر إلى غاية الأمور وليس إلى وسائل تحقيقها، وتم العودة إلى دراسة المؤسسات لكن هذه المرة من باب التحليل والتصميم المؤسسي والذي مثلته المؤسسية الجديدة وكان هذا الاقتراب الجديد يهدف إلى تبيان أهميته التي أهملها السلوك السياسي كما أهمل كذلك المقاربات البنيوية مثل أنواع النظم الانتخابية، وتم العودة إلى التحليلات التاريخية نظراً لاستدراك أهميتها في التحليل السياسي، بالإضافة إلى دراسة صنع القرار والاهتمام بالتنمية الديمقراطية ووسائل تحقيقها كالثقافة السياسية أو مستويات الرفاه، وغير ذلك من الإقترابات التي بدأت تؤكد على دور الفواعل التي أهملتها المدرسة السلوكية، وجاء هذا التأكيد من أن تكون تطبيقات السياسة المقارنة أكثر واقعية، ولكي تكون كذلك كان يجب الاهتمام أكثر بالتصميم المؤسسي والقواعد السياسية.[1]

ولقد وفرت أوضاع النظم السياسية في السبعينات فرصة واعدة لعلماء السياسة المقارنة، حيث أن عشرات الدول عرفت موجة تحولات ديمقراطية بعد أن تحكمها أنظمة دكتاتورية لمدة عقود أو حتى تلك التي لم تكن كذلك، على الرغم من عدم خلو تلك الدراسات من الربط بين التصنيع والرأسمالية تارة وبين الديمقراطية تارة أخرى، إلا أنهم استفادوا من أخطاء السلوكية حيث أنهم هذه المرة حاولوا تطوير نظريات لها إدراك أعمق بالتاريخ والجغرافيا[2]. ومع عودة مصطلح الدولة والمؤسسية، خاصة مع الأخير الذي غيبته المدرسة التعددية التي ركزت فقط على الفواعل، والسلوكية التي أخرجتها تماماً من ميدان البحث، عاد هذا المفهوم لكن ليس كالدراسات التقليدية حيث التركيز فقط على الأبنية والأشكال، بل بإعطاء أهمية قصوى للفواعل السياسية والاجتماعية، وقد عالج الباحثون إشكاليتين، الأولى أثر هذه المؤسسات على النشاط، وذلك من خلال اكتشاف أثر المؤسسات على سلوك الفاعلين، على استراتيجياتهم، خياراتهم، هوياتهم، طبيعتهم وحتى على وجودهم، الثانية هي التعرف على أصول المؤسسات وأشكالها وذلك بفحص إنتاجها وإعادة إنتاجها ضمن سياق تاريخي ومكاني معين. وربما عودة المؤسسية ارتبطت بالنتائج المتراكمة عن التحولات الكبرى في المؤسسات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية مع ازدياد تعقدها، وعُرف التحليل المؤسسي في هذه المرحلة بالمؤسساتية

[1] John Ishiyama, Comparative Politics Principles of Democracy and Democratization,usa, Wiely-Blackwell, A John Wiley & Sons, Ltd., Publication, 2012, p.p 21-22.

[2] Jeffrey Kopstein and Mark Lichbach,Comparative politics interests, identities, and institutions in a Changing global order. 2ed edition, USA, Cambridge university press, New York, 2005, p 09.

المنارة للاستشارات

الجديدة وانقسمت إلى ثلاث أقسام، المؤسسية التاريخية، نظرية التنظيم (الاجتماعية)، ومؤسساتية الخيار العقلاني، ويُعتبر هذا الأخير الفرع الوحيد في المؤسساتية الذي ينتهج الطرح العلمي الذي يهدف إلى اكتشاف القوانين التي تحكم سلوك المؤسسات، وذلك بواسطة اختبار عدة نماذج نظرية تدخل في إطار نظريات الخيار العقلاني[1].

وفيما يخص أجندات السياسة المقارنة الرائدة في هذه الفترة فيُعتبر كتاب Lipset Seymour و Stein Rokkan (التصدعات البنيوية، النظم الحزبية وتشكيلات الاقتراع، 1967) بمثابة بداية لمجالات بحث جديدة، حيث لطالما بقي علم الاجتماع يمثل مصدراً مهماً لأجندات البحث في السياسة المقارنة، كما أن هذه المرحلة تصدّرها في الحقل الكثير من الباحثين الشباب وحتى لجنة السياسة المقارنة تغيرت أدبياتها وغيرها من الأجندات التي في أغلبها تدرس: التغير، البيروقراطية، الثورة، العنف، العسكرية السلطوية، الحركات الاجتماعية، الدولة، علاقة الدولة بالمجتمع، التمسك بالقيم الليبرالية، تطوير دراسة جماعات المصالح إلى مفهوم الكوربوراتية، تنظيم الانتخابات، التكوين في الأحزاب، العلاقة بين فروع الحكومة. وفي المنعطف المابعد سلوكي بدأ العلماء يرْكنون إلى التزام كبير بالإقترابات التي تُعنى بالقضايا العامة التي تهم المجتمع، ولم تعد تهمهم كثيراً قضية المنهجية و"العلم الصرف"، ولم تعد مواضيع الحداثة ومشروع التنمية السياسية يحظى بالأولوية البحثية[2]، وإلى جانب اهتمامه بالمؤسسية انتقد "هنتغتون" المنظور التنموي والفرضية التي سقاها علماء السياسة المقارنة القائمة على مبدأ أن الإصلاح الاقتصادي يقود إلى الإصلاح السياسي، ورأى بأنه لا علاقة بين التطور الاقتصادي والاستقرار السياسي، وبرّر ذلك بأن الخلفية الفكرية للأمريكيين تفتقر إلى ضرورة وجود نظام سياسي، الأمر الذي جعلهم يعمّمون بشكل استثنائي، فهم لا ينظرون إلى ضرورة قيام السلطة وتراكم القوة، بل إلى الحد من السلطة وتوزيع القوة[3].

ب- واقع حقل السياسة المقارنة اليوم: يكتسب التفكير العلمي سماته المميزة التي أتاحت له بلوغ نتائجه النظرية والتطبيقية الباهرة إلا بعد تطور طويل، وبعد التغلب على عقبات كثيرة، وخلال هذا التطور تباينت أنماط التفكير، وصعدت أشكال منه وانهارت أخرى، ولم تصمد في النهاية إلا تلك السمات التي تثبت أنها تساعد الإنسان على زيادة قدرته لفهمه لنفسه وللمحيط والعالم الذي يعيش فيه،وباعتبار حقل السياسة المقارنة بصفة عامة جزء من حقول العلوم الاجتماعية التي أرادت في فترات معينة من مراحل تطورها الزج بأساليب البحث العلمي الصارمة، لكن بقي ذلك كهدف بعيد المنال على الرغم من بعض الإنجازات، فالأمر دائماً وأبداً يبقى منوطاً بخصائص الظاهرة المدروسة، فالفرق بين منهج العلوم الطبيعية والعلوم التي تدرس الظواهر غير الثابتة

---

[1] Mellen Immergut, The Theoretical Core of the New Institutionalism, Politics & Society, Vol.26, No.01, (Mar 1998)p05.

[2] James Farr Jacob and Hacker Nicole Kazee, The Policy Scientist of Democracy: The Discipline of Harold D. Lasswell, American Political Science Review, Vol.100, No.04,(November 2006), p 584.

[3] صامويل هنتجتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، (ترجمة: سمية فلو عبود)، بيروت: دار الساقي، 1993، ص 13 – 15.

المنارة للاستشارات

والسلوك هو في النظام التصنيفي، خاصة من حيث التفسير والبناء النظري، فالعلوم الطبيعية لا تعرف شيئاً حول الأسباب النهائية، فالبحث والتنظير مُسيّر بواسطة المبادئ الصلبة والصارمة للسببية، أما باقي العلوم فتدور في فلك المقاصد والوعي التام حول إنشاد النهايات، أي أنه في بحوث العلوم غير الطبيعية هناك دائماً قصد وهدف يُراد الوصول إليه، سواء تحت ضغط المعايير القيمية أو غير ذلك.[1]

والفصل الحاد في الدراسات السياسية بين المناهج الكمية والمناهج الكيفية غالباً ما يكون زائفاً، والفصل يكون غير ملائم لقوة العلاقة والتغيرات التي يفرضها الزمن على الدراسات السياسية، وهذه تُعتبر نتيجة غير منطقية بالنسبة للسؤال الذي يطرحه الباحث، وهو إلى أي شكل سينتهي إليه بحثه؟، فالدراسات الجيدة هي التي تحافظ على مسافة معينة بين الجدل القائم حول المناهج الكمية والمناهج الكيفية، وليس الانتصار لأحدهما، والأصل في البحوث هو مدى إمكانية وصوله إلى هدفه بحل الإشكالية القائمة وليس المنهجية المتبعة في حلها، وأفضل سبيل هو التوظيف المزدوج للمناهج الكمية والكيفية لخدمة أفضل للدراسات السياسية[2].

ولقد أصبح حقل السياسة المقارنة حقلا منقسماً منذ أواخر ستينات القرن العشرين، فلا يوجد الآن اقتراب واحد مهيمن على الحقل، كذلك لا وجود لمجموعة من المسلمات النظرية التي يتفق عليها جميع العلماء، ومن الواضح أن الحقل يحتوي الآن على مجموعة من الفروع ولكل منها برامجها البحثية الخاصة، أي أنه يوجد مجموعة جزر متعددة من النشاطات البحثية مع عدم وجود أي نظرية مركزية توفر التماسك للحقل كله[3]. فهو في حالة تغير دائمة، فالإقترابات يتم تطويرها وقبولها أو رفضها استجابة للاتجاهات الفكرية والمنهجية ولتغيرات الواقع السياسي، وهذه التغيرات سواء كانت منهجية ذات توجهات علمية أو جوهرية ذات توجهات موضوعاتية، هي تحولات طبيعية تتطلب مرونة وتكيفاً من قبل الباحثين، ومع فرض النسبية لمنطقها في السنوات الأخيرة لا بد من قبول فكرة أن المفاهيم السياسية نسبية وغير مطلقة، وحتى وإن سيطر اقتراب ما لفترة زمنية فستأتي لحظة يصبح فيها غير قادر على إعطاء أي تفسيرات، وفي ظل هذه الأزمة ستظهر اقترابات أخرى تحل محله، وهكذا تقريباً كان حقل السياسة المقارنة منذ نشأته.ولقد فهم علماء السياسة المقارنة في السنوات الأخيرة مدى عدم إيجابية تغليب منهج بحثي على آخر، وانتهت مركزية البحث وتجزأت وتفككت مفاهيم ومناهج الدراسة، فلا هيمنة ولا سيطرة لأي من الأساليب التي كانت سابقاً أو حتى التي تريد فرض نفسها، وانتهى زمن القطعية واليقينية المطلقة وسلّم علماء السياسة بالاحتمالية والنسبية، ومستقبل حقل السياسة المقارنة سيمشي على إيقاع الموازنة بين المناهج الكمية العلمية والمناهج الكيفية المعيارية، وأوضح "راغان" CharlesRagin أنه في حقيقة الأمر الكثير من الإقترابات والتحليلات الكمية تخرج بنتائج وتفاسير كيفية، وفي الوضع الإبستيمولوجي يوضّح "ريفيلا" Cioffi-Revilla أنه يجب أن ينتقل علم السياسة من التفسيرات القطعية باتجاه الاهتمام بالتفسيرات الاحتمالية.

---

[1] Von Mises Ludwig, Theory and history, USA, Ludwig von Mises Institute, Auburn, Alabama, 2007, p 240.

[2] Bent Flybjerg, Five Misunderstandings About Case-Study Research, Qualitative Inquiry, Vol.12 No.02, (April, 2006), p.p 241 – 242.

[3] محمد بشير المغيربي، مرجع سابق، ص 293.

المنارة للاستشارات

خاتمة:

في خضم هذا الجدل القائم بين السجلات النظرية والمنهجية التي قامت في حقل علم السياسة بصفة عامة وامتداداتها إلى العديد من الفروع خاصة حقل السياسة المقارنة، لا يجب النظر إليه على أنه جدل عقيم، بل على العكس هو جدل صحّي يساهم في تطور الحقل من وجهات نظر مختلفة، ومن مشارب معرفية ومنهجية متعددة. والتنافس أو حتى التصادم بين علماء السياسة المقارنة الذي حدث في الحقل هو نتيجة طبيعية، وحين يتعلق الأمر بالجدال بشأن النظريات والمناهج والمواضيع التي يجب دراستها فإن القيم المشتركة بين العلماء لا تكفي للوصول إلى نتيجة في هذا الشأن.

فكما هو الحال في التغير السياسي فالأمر كذلك بالنسبة للاختيار بين ما هو متاح من معارف نظرية ومنهجية في الحقل، حيث لا يوجد معيار أسمى من موافقة المجتمع العلمي المختص، فهو السلطة الأعلى التي تحسم الاختيار. وحتى يُتبين كيف تؤثر تلك الجدالات المعرفية، فاللازم ألا تقتصر الدراسات السياسية المقارنة على أثر وفعالية الحجج المستمدة من علماء السياسة أنفسهم، بل ينبغي أن تشمل أيضا التداعيات والتأثيرات الواقعية لتلك الأطر العلمية والمعرفية.وحقل السياسة المقارنة لم يعد يهتم بالأطر المعرفية الموجهة بقدر الاهتمام بما يخدم قضايا المجتمع ويحل إشكالاته الاجتماعية والسياسية، لأن العلماء غالبا ما يستقون تصورهم للنشاط العلمي من مصدر سلطوي أو بنيوي اجتماعي وهو الأمر الذي سيحجب إلى تلك السجالات المعرفية ودلالتها.

المنارة للاستشارات
ww